

المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي الاقليمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية لدول المغرب العربي

د. لرباع الهادي
جامعة باج مختار - عنابة

الملخص:

تدور هذه الدراسة، حول تسليط الضوء نحو المدخل ما قبل تبادلي للعملية التكاملية من خلال المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي الاقليمي ، وتوضيح الشروط الواجب توفرها لكي يستطيع أن يساهم هذا الأخير إقليميا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال محدودية المدخل التبادلي (التجاري) للتكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية عامة ، ودول المغرب العربي خاصة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، انطلاقا من أن مشكلات هذه البلدان هي بنوية متعلقة بتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية .

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي -استدامة التنمية الاقتصادية -التكامل الإنتاجي

Résumé:

Cette étude met en avant l'insertion pré- interactive de l'opération d'intégration, via l'insertion productive de l'intégration territoriale. Elle tente de présenter les conditions à remplir pour que cette intégration puisse atteindre des objectifs de développement économique.

L'étude tire son importance des limites de l'insertion d'échanges commerciaux, de l'intégration économique des pays en développement, généralement, et les pays du Maghreb Arabe, en particulier, afin de réaliser les objectifs stratégiques ; en sachant que les problèmes de ces pays sont d'ordres structurels, liés aux faiblesses des secteurs productifs.

Mots clés : Intégration économique régionale- Le développement durable économique-
Intégration productive

Abstract :

This study highlights the pre interactive insertion of the integration operation via the productive integration of territorial integration.

It tries to present the conditions for this integration to achieve economic development goals. The study has important limitations inserting trade, economic integration of developing countries generally and the Arab Maghreb countries, in particular, to achieve the strategic objectives; knowing that the problems of these countries are structural orders, related to weakness of the productive sectors..

Keywords : The economic integration régionale- develop economically sustainable productive integration.

إن نظرية التكامل الاقتصادي يجب أن تستند إلى منطق الاقتصاد السياسي للتنمية ،
إقليميا ودوليا ، وليس إلى منطق الاقتصاد البحت)...الباحث

مقدمة :

ليس هناك أدنى شك أن المسيرة الحضارية إنما تتركز على المسيرة الإنتاجية في كل زمان ومكان، وباختصار فإنه ما كان للمجتمعات الرأسمالية في أوروبا وأمريكا واليابان ولا للمجتمع الاشتراكي السوفياتي... أن تصل إلى ما وصلت إليه من تطور مطرد لو لم تحقق بناء اقتصادها على قاعدة الإنتاج : إنتاج الضروري ، فالكمالي ، فالحضاري ..

لو دققنا اليوم في تجربة المجتمعات الأخرى التي تحاول اللحاق بركب المجتمعات المتطورة المذكورة أوروبا الشرقية والصين .. وإن كانت عملية اللحاق اضطرت هذه المجتمعات إلى ضغط العمليات الإنتاجية وتداخلها- نظرا لسرعة التطور في التراكم الرأسمالي والتكنولوجي -فإنها لم تهمل هذه القاعدة ، بل ودعمتها بخلق أوساط إنتاجية واسعة قائمة على الإنتاج الموسع والمعمق بالتخصص في أسواق مشتركة هائلة كالسوق الأوروبية المشتركة.

إن هذه المسيرة الحضارية دخلتها الدول المغاربية مغمضة العينين وبقيت كذلك في عملية التنمية كدويلات منفردة وفي نزوعها عن التعاون والتكامل ، ولا يفوتنا إدراك أسباب التبعية الاقتصادية المطلقة، فهي تتأتى من كون المنطقة لا إنتاجية ، لا تعرف كيف يتراكم رأسمال ولا كيف تكونت التكنولوجيا.

من هذا المنطلق تحديدا ، إن الدول النامية عامة والمغاربية خاصة بحاجة لكسر وتجاوز ماهو مفروض عليها ، من خلال تسليط الضوء على المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي الإقليمي محاولين طرح تساؤل رئيس:

كيف يساهم المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي الإقليمي المغربي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ؟

1- تعريف التكامل الاقتصادي الاقليمي " المدخل التجاري " :

باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية القائمة تتباين مفاهيم التكامل الاقتصادي، إلا أنه يمكن تثبيت التالي : (1)

- مرحلة متقدمة من العلاقات الاقتصادية الدولية تهدف إلى إزالة كافة أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية لخلق كيان اقتصادي جديد .
- عملية موضوعية جماعية موجهة لرسم الاقتصاد الوطني وتدويل الحياة الاقتصادية عن طريق رسم تنظيم التبادل بين بلدين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية متماثلة لبلوغ هدف معين .
- عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول حسب درجاته وصوره المتصاعدة ، هذه الصور تندرج في القضاء

على التمييز في المعاملة بين أعضائها بدءاً من المرحلة التفضيلية وصولاً إلى التكامل التام .

تقع بين هاتين الصورتين ، مناطق التجارة الحرة ، الاتحادات الجمركية ، الأسواق المشتركة ولا شك أن هذه الأخيرة "الأشكال" تستأثر في الوقت الراهن بالجانب الأكبر من الاهتمام .

2. أهداف التكامل الاقتصادي الاقليمي:

نسارع إلى التنبيه إلى أن هذه الأهداف لا تختلف من حيث المبدأ بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة وإن اختلفت أهمية كل منها بالقياس إلى البلدان النامية عنها بالنسبة للمتقدمة ، ونسارع إلى التنبيه أيضاً إلى أنه وإن كانت الاعتبارات الاقتصادية أقوى ما تكون إلى تبرير التكامل الاقتصادي بالنسبة للبلاد النامية فهناك جوانب غير اقتصادية ، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في (2):

- مهما يكن من أمر فلا شك أن تحقيق وفورات الإنتاج الكبير يقف في مقدمة الدوافع الاقتصادية، وتزداد أهمية هذا الدافع بالنسبة لمستقبل التصنيع بالبلدان النامية والحصول على مزايا الإنتاج الكبير؛ حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصادياً سليماً، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

-الحصول على مزايا الإنتاج الكبير؛ حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصادياً سليماً، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

- الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المنافع الناجمة عن التخصص على صعيد المنطقة التكاملية ، ومن ناحية أخرى ، لما كان يتوقع أن ينجم عن اتساع نطاق السوق الذي يتحقق بفضل التكتل عن ازدهار التوقعات الاقتصادية بالنسبة للمستقبل، فإن من المتوقع أن يتمخض التكتل ليس فقط عن ارتفاع مستوى تشغيل المقدر الإنتاجية بل ربما يؤدي ازدهار هذه التوقعات إلى تحريض انسياب الاستثمارات المرغوبة من الخارج⁽³⁾ ، بما يترتب على هذا من الارتقاء قدما بمستوى الاستثمار .

- فضلا عن تمكين البلاد الأطراف من الامتصاص السريع للأساليب الفنية الحديثة على أنه مع التسليم بإمكان حدوث هذا كله ، فإنه لا يجوز أن يفترض أن في مجرد ظهور فرص جديدة مربحة للاستثمار ما يكفل بذاته أن تحقق هذه الاستثمارات ما لم تتخذ سياسات كفيلة بتدبير التمويل اللازم للاستثمار .

- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي .

- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية؛ حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل .

- كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية .

- رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصاً إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة-اتحاد جمركي على الأقل- حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.

3- المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي:

يبدو أن سبيل البلدان النامية إلى الأسواق الموسعة المتكاملة فعلاً، يجب أن يمر بما يسمى - استراتيجية "الإنتاج المشترك" والتكامل الإنتاجي - خاصة وأن مشاكل هذه البلدان هي هيكلية "ضعف قاعدة إنتاجية"⁽⁴⁾.

هو عبارة عن مجموعة الإجراءات المطبقة بين أطراف التكتل لتوسيع ودفع كفاءة الإنتاج القائمة أو المراد إنشائها والانتفاع الأمثل من الطاقات والموارد الموجودة في كل بلد وعلى مستوى الإقليم، وتزايد أكبر في معدلات التنمية .

تجدر الإشارة أن حالات تكامل المراكز (الدول المتقدمة) مع الأطراف (الدول النامية) إنتاجياً وفق ما يسمى بنموذج سلاسل الإنتاج العالمي ، فإن سيطرة المراكز على الأطراف تكون واضحة تماماً، وتظهر فيها علاقات الاستغلال بشكل مباشر لدرجة كبيرة حيث ترتبط عمليات الإنتاج وإعادة

الإنتاج والتصدير في الأطراف بقرارات رأس المال في المراكز الخاضعة أصلا لحاجات السوق العالمي ولمنطق تراكمها وتوسعها الخاص.

وبهذا المعنى تصبح الأطراف مجرد مصانع تحت الطلب لتلبية حاجات المراكز وتميمتها ، لا لتنمية ذاتها ، في حين يكون منطق تكامل الأطراف أو أشباه الأطراف مع بعضها عالميا من منظور الأطراف وأشباه الأطراف ذاتها هو إعادة هيكلة اقتصاداتها بالدرجة الأولى ، ومحاولاتها التخلص من منطق سيطرة المراكز عليها عبر الاستفادة من خصائص ومزايا اقتصاداتها الداخلية لإعادة إنتاج القيم وتوزيعها فيما بينها بطريقة تضمن تميمتها هي أولا ، فالأولوية هنا هي تنمية الأطراف / أشباه الأطراف لذاتها ، فالتكامل الاقتصادي الإقليمي بين الاقتصادات النامية يعتبر من أهم الوسائل التي تنتج الإمكانية للتغلب على التبعية وتحقيق التنمية في هذه الاقتصادات.

4- الطبيعة الهيكلية للاقتصادات المغربية :

لتحقيق الأهداف المرجوة كان لابد من دراسة تحليلية للوضع الاقتصادية من ناحية الهيكل و القطاعات ، و تحليل العلاقة التجارية البينية المغربية و سبل التفعيل ، محاولة منا وضع تشخيص من شأنه أن يبين المعالم و الأسس الواجب أخذها بعين الاعتبار في بناء النموذج التكاملي الذي يليق بالدول المغربية و القادر على خلق التنمية و الضامن لاستدامتها .

تجدر الإشارة إلى أنه بعد ذلك نقصت وتيرة اجتماعات مجلس الرئاسة ، وتوقفت اجتماعات مجلس الشورى ، النواة الأولية للبرلمان المغربي منذ 1992 ، حيث كان للوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال العشرية الماضية تأثير سلبي في سير ميكانزمات الاتحاد المغربي .

رغم اختلاف أوجه النمو للاقتصاديات المغربية ، إلا أنها تسجل نفس المميزات الخاصة بالبلدان النامية ، وهي ملخصة كالتالي:(5)

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي .
- تخصص دولي قائم على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (المحروقات ، المناجم و الفلاحة ...).
- وضعية اقتصادية كلية مستقرة نسبيا، لكن لا تسمح بنمو كافي و منتظم لامتصاص المشاكل التي تتخبط فيها المنطقة من فقر، بطالة، مديونية خارجية

- تبعية اقتصادية شديدة نحو الخارج ، حيث تبقى تطورات الوضعية الاقتصادية و المالية للبلدان المغربية مرتبطة بالظروف الدولية التي تطبع السوق البترولية في حالة الجزائر و ليبيا، و الصادرات الزراعية و المنتجات، بما في ذلك الظرف السياحي الدولي فيما يخص المغرب و تونس.

- إن فقر التنوع الاقتصادي لهذه الاقتصاديات يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية ، و بحكم تخلفها فإن واردات هذه الدول هي أساسا مواد مصنعة مما يزيد صعوبة تطوير المبادلات بين هذه الاقتصادات الموجهة أساسا نحو العالم الخارجي المصنع .

- يلاحظ أن دول اتحاد المغرب العربي تصدر في المقام الأول النفط و الغاز الطبيعي ثم الفوسفات و الحديد الخام و السمك و التمور و المنتجات و الزيوت النباتية ، في حين يستورد المعدات و الأجهزة و الكيماويات ... الخ

و تعتبر فرنسا تقريبا الشريك التجاري الأول للاتحاد المغاربي ، و يأتي بعدها كل من ألمانيا ، إيطاليا و إسبانيا ، و تصدر دول الإتحاد ما قيمته 47.53 مليار دولار حيث تشكل 17.8 % من صادرات الوطن العربي ، و تحتل الجزائر المكان الأول بنسبة 41% من صادرات دول الإتحاد ، و تبلغ واردات الإتحاد ما قيمته 37.71 مليار دولار رأى ما بنسبته تقريبا 22 % من استيرادات الوطن العربي .

عموما تعاني الاقتصادات المغاربية، دون استثناء من ضعف صادراتها الصناعية أولا، و من ضعف القيمة المضافة من تلك الصادرات ثانيا ، مقابل سيطرة واضحة في تلك الصادرات للمواد الخام و الأولية ، حيث يلاحظ تركيز شديد في تلك الصادرات الخام على النفط و الغاز .

- إن الدول المغاربية في وضعها الراهن ، لا يمكن تحديد قطاع رئيسي بارز في الأجهزة الإنتاجية فيها ، و الجدول يبين أهمية كل قطاع في بلدان المغرب الثلاث (تونس الجزائر والمغرب):

الجدول رقم (01) : نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام %
(تونس ، الجزائر ، المغرب)

القطاع	القطاعات			
	البلد	صناعة	خدمات	فلاحة
تونس	31.9	49.8	18.3	
الجزائر	62	29.1	8.9	
المغرب	19.8	35.5	44.6	

المصدر : علي الشابي " الثورات العربية و ضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي " ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة " ، الدوحة ، فيفري 2013 ، ص 03 .

ففي تونس يمثل قطاع الخدمات أهم الأنشطة الاقتصادية بحصة 49.8 % ، يليه قطاع الصناعة بحصة 31.9 % ثم الفلاحة بحصة 18.3 % . أما الجزائر فإن قطاع الصناعة يمثل 62% ثم الخدمات بـ 29.1% ثم الفلاحة 8.9 % ، و إذا نظرنا إلى المغرب ، فإن الفلاحة في هذا البلد تحتل الحصة الأهم بـ 44.6% ، تليها الخدمات بـ 35.5% ثم الصناعة بـ 19.8 % فقط .

5- الإنتاج الصناعي كمدخل قطاعي للتكامل الاقتصادي الإقليمي (6) :

إذا أمنا أن العلاقة بين طرفي المعادلة - تكامل / تنمية - هي في الأصل علاقة حجم السوق بالتنمية الصناعية بالدرجة الأولى ، وإذا تأملنا في الميزة الأساسية للتكامل والمتمثلة أساسا في القدرة على توسيع نطاق السوق فإنه :

* مما لا جدال فيه أن أكثر الدول النامية التي شرعت في بناء قاعدة الإنتاج الصناعي اصطدمت بمشكل ضيق الأسواق المحلية الناجم عن ضعف الطلب على منتجاتها ، واتساع السوق الذي ينجم عن التكامل الاقتصادي عادة ما يساعد على إتاحة الفرصة لرفع الكفاءة الاقتصادية للصناعة وزيادة الإنتاجية ارتباطا بارتفاع الطلب عليها(7) .

* يلعب حجم السوق على الإنتاج الصناعي دورا فعالا في تحفيز النشاط الاستثماري في الصناعات الجديدة ، لم يكن ممكنا إنشائها من قبل نتيجة طبيعية لانخفاض مستوى المعيشة ، الذي يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية بالنسبة إلى عدد كبير من السلع التي يستهلكها الفرد عادة عندما يتجاوز دخله حد الكفاف ، ونظرا لخطورة هذه الناحية بالنسبة لفكرة الاتحاد سوف نوضح واقع دول المغرب العربي في إنتاج الثروة المعدنية والطاقوية التي تمثل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة ، فهذا الإنتاج المعدني والطاقوي

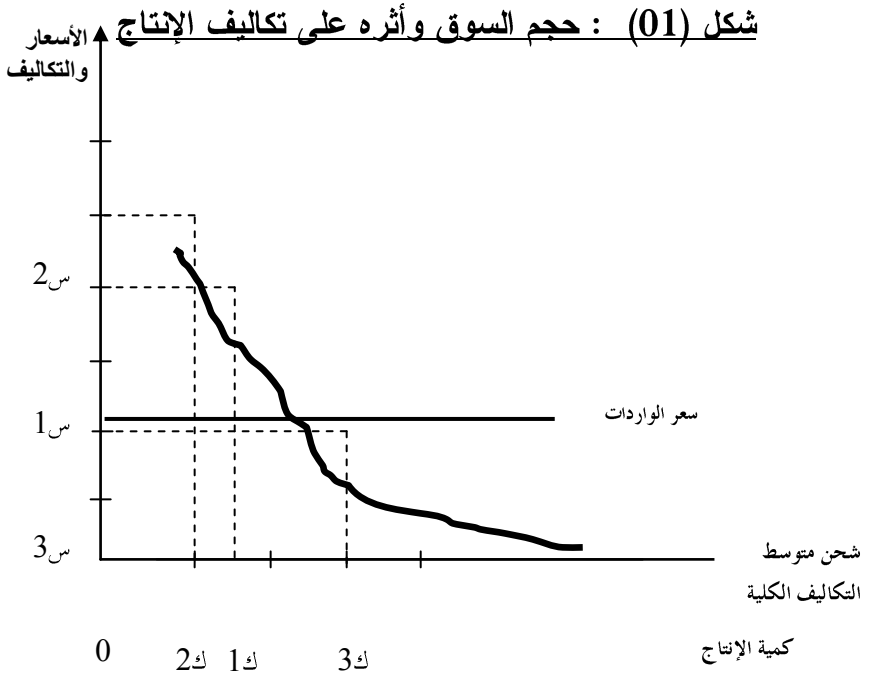
الهام يجعل المنطقة في حالة تكاملها مجالا لاستقطاب الاستثمارات الإنتاجية والجدول (01) يوضح إنتاج بعض الثروات المعدنية والطاقوية .

الجدول (01) : الموارد الاقتصادية والطاقوية لبلدان المغرب العربي 2009:

الموارد	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
(مليون طن) القمح	4.500	3.800	1.600	0.130	-----
(مليون طن) البترول	44.00	0.02	3.71	70.09	-----
مليار متر (غاز طبيعي مكعب)	152.00	0.04	1.75	3.10	-----
الإنتاج الإجمالي للطاقة Tep	142.880	0.628	7.120	73.420	-----
(مليون طن) الفوسفات	5	21	8	-----	-----
(كغ) الذهب	700	-----	-----	-----	-----
(مليون طن) الحديد	0.006	0.182	1.500	10.400	11

المصدر : بتصرف / بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية 2010.

* حيث تعتبر الجزائر من اكبر منتجي الغاز والنفط في العالم ، احتلت المرتبة الثانية عشر في إنتاج النفط لسنة 2009 والرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا ، تملك احتياطي يقدر بحوالي 25000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ، يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير النفط



المرجع : محمد زكي شافعي ، مرجع سابق ذكره ص 35

حيث يلاحظ أن حجم الإنتاج يزداد من ك 2 إلى ك 3 كنتيجة لانتساع حجم السوق الذي يؤدي بالتكاليف إلى الانخفاض من س 2 إلى س 3 ، وبالتالي يلاحظ العلاقة العكسية بين حجم السوق والتكاليف ، عموماً تصب هذه العلاقة في تكثيف عملية التصنيع وتسريعها بصفة مباشرة لبلوغ التنمية المنشودة حيث يمكن حصر أهم الفوائد في : وفورات الحجم ، وفورات خارجية ، استقطاب الاستثمارات ، تدعيم المركز التفاوضي ، تخفيف التبعية الخارجية.

حيث تشير دراسات للأمم المتحدة ،تتعلق الأولى بمنطقة جنوب شرق آسيا حيث جاء أن تكلفة الإنتاج في صناعة الصلب تزيد بنسبة 10% عندما

تنخفض طاقة الإنتاج إلى نصف الطاقة الفضلى ، وتزيد بنسبة 25 %
عندما تنخفض الطاقة الإنتاجية إلى الربع ، أما في صناعة الورق ، يلاحظ أنه
عندما تنخفض طاقة الإنتاج إلى النصف فان التكلفة تزيد بنسب 16 % ثم
30%.

تشير دراسات أخرى فيما يخص الصناعات البتر وكيمياوية جميعها ، مؤكدة
الأهمية الكبرى لوفورات الحجم في هذه الصناعات ، حيث أظهرت إحدى
الدراسات عند تناول 36 مادة كيمياوية ، أن تكاليف الإنتاج تنخفض باستمرار
مع كبر حجم البلد الاقتصادي ، حتى بلوغ حدودها الدنيا في سوق يوازي
حجم أمريكا اللاتينية بأسرها ، فتكاليف المواد السابقة في إطار دولة الشيلي
مثلا توازي ضعفين ونصف تكاليف الإنتاج فيما لو كانت في إطار أمريكا
اللاتينية بأسرها (9).

من هذا المنطلق تحديدا يمكن القول إن توسيع أسواق البلدان النامية يبدو
من الأهمية البالغة وذلك لقيامه بإتاحة الفرصة أمام مثل هذه الصناعات التي
لاشك أنها تلعب دورا رئيسيا في التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية بشكل
عام .

6- متطلبات نجاح إستراتيجية التكامل الإنتاجي في إطار التكامل الاقتصادي:

- عند تحليل طبيعة المشاريع الإنتاجية التي يجب أن تقام بصورة مشتركة،
لابد من دراسة المفعول التكاملي الذي يجب أن تحمله تلك المشاريع، ولكي
تكون هذه الأخيرة فعلا تكاملية، واندماجية يجب أن تساهم في توسيع أسواق

البلدان المتخلفة وفي نفس الوقت تستقطب معظم فوائد السوق الموسعة، ولتحقيق ذلك يجب توفر عدة شروط في هذه المشاريع أهمها(10):

* ألا تكون المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في هذه المشاريع، محصورة في منطقة أو دولة واحدة من دول السوق، بل موزعة على أكبر عدد ممكن منها.

* أن يكون الطلب على منتجاتها متأثيا من أكبر عدد ممكن من البلدان الداخلة في السوق، أو من بلدين على الأقل.

* أن تكون المداخل المتأثية من هذه المشاريع، موزعة في أكثر من بلد من بلدان السوق.

* أن تستفيد من الوفورات الخارجية التي تنتج عن هذه المشاريع، صناعات أخرى تتوزع على أكبر عدد ممكن من بلدان المنطقة التكاملية. يتم تحقيق التكامل والاندماج الإنتاجي خاصة لتجاوز التخلف، عن طريق ربط جميع بلدان السوق الموحدة، بشبكة من خطوط المواصلات وفي مجال المعرفة العلمية والتقنية "جامعات، معاهد... إلخ".

- بعد النتائج السلبية التي ترتبت عن تطبيق المناهج التنموية المستوردة سواء على مستوى التكامل بين الأقطار - دول المغرب العربي- أو على مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي القطري، هذا التوجه سيدعم السياسات التنافرية القطرية ويزيد من تفاقم المشاكل الداخلية ويؤكد ربط هذه البلدان بالسوق الدولية على حساب السوق الإقليمية، بهذا المعنى فالحاجة لنموذج تنموي واضح المعالم يعظم الاستغلال الجماعي للثروات، ويتميز بالواقعية و الموضوعية أصبحت أكثر من ضرورة.

- التكامل الاقتصادي بشكل عام والإنتاجي منه بشكل خاص⁽¹¹⁾ لا يمكن أن يتحقق تلقائياً ، وإنما ينبغي النظر إليه كجزء من الإستراتيجية الخاصة بالتنمية الاقتصادية الشاملة .

- انتهاز الفرص الاستثمارية التي يتيحها التكامل بين دول الأعضاء ، غير أن ذلك لن يأتي إلا إذا أدرك القطاع الخاص مسؤولياته وتخلّى عن حصر نفسه في إطار تجارة الاستيراد الضيق ، والعقلية المصاحبة لذلك و التي تسعى لتحقيق أكبر عائد للاستثمار في أقصى مدة ممكنة دون مجهود يذكر ، واقتحام القطاعات الإنتاجية بما فيها من تحديات و مخاطر .

- إقامة مجموعة من المؤسسات الإقليمية القادرة على تحقيق الأهداف المشتركة و في مقدمتها⁽¹²⁾:

• مؤسسات تنظيمية متعلقة بتسهيل إمكانية اتخاذ القرارات الموحدة ومتابعة تنفيذها ، وتعتبر هذه المؤسسات العمود الفقري للتكامل الاقتصادي .

• مؤسسات بحث علمي مشتركة لازمة لإصدار القرارات المشتركة وفق أسس موضوعية تحقق مصالح أطراف الأعضاء في المنطقة التكاملية ، كما إن هذه المؤسسات مطلوبة لتعزيز القدرة الذاتية المشتركة في مجال التكنولوجيا .

• مؤسسات التمويل المشتركة لتسهيل مهمة التنمية على مستوى الإقليم ، إذ إن قيام مثل هذه المؤسسات ابتداء و بمرور تتفق و حجم عملية التكامل و تفويضها بسلطات اتخاذ القرار في مجالات نشاطها ستؤدي إلى تسريع وتيرة التكامل .

- توافر القناعة بجدوى التكامل و التصميم و الإرادة السياسية لتحقيقه، فالتكامل الاقتصادي ومهما كانت جدواه الاقتصادية لا يمكن إن يتم كمجرد

استجابة لدوافع اقتصادية بحتة. بل لا بد من الموافقة و اتخاذ الإجراءات السياسية اللازمة بأعلى المستويات .

وأخيرا فان نجاح التكامل الإنتاجي بين دول اتحاد المغرب العربي هو خطوة أساسية و هامة للتكامل الاقتصادي الشامل و التكامل الاقتصادي العربي الأشمل الذي يمثل الضمان الوحيد على المدى البعيد لاستدامة التنمية الاقتصادية .

ملاحظات ختامية :

- على اختلاف المبررات الدقيقة لقيام التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ، وعلى اختلاف الأهداف التي يمكن أن يؤدي إليها ، ليس اقتصاديا فحسب ، وعلى اختلاف الصور التي يتخذها نتيجة ذلك ، إلا أن الأکید أن الظاهرة جاءت لتبقى واختلاف المصالح هو الأساس الموضوعي لثباتها .

- يمكن تثبيت أن مشكلات البلاد النامية عامة ، والمغربية خاصة ، هي في الأصل مشكلات بنيوية متعلقة بتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية ، لذلك مبدأ التحرير التجاري ربما يفيد الدول المتطورة لكنه لا يعني كثيرا بلدان تصدر المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة إلى بلدان ذات منتجات متشابهة.

- كما أصبح من الثابت تماما في نظرية التكامل ، أن الاقتصادات النامية عامة ، والمغربية خاصة بحاجة إلى مدخل ما قبل تبادلي للاندماج يؤسس لكسر وتجاوز ما هو مفروض عليها من تقسيم دولي للعمل وتخصص في الإنتاج الخام والأولي لاستدامة التنمية ، ألا وهو المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي.

- الاقتصادات المغاربية اليوم كأبي اقتصادات دول نامية أخرى بأمس الحاجة لإيجاد نموذج اندماجي من خلال المدخل الإنتاجي ، وليس من خلال المدخل التبادلي ، باعتبار أن هذا الأخير لن يغير في بنية هذه الاقتصادات كثيرا ، ولأنه يقتصر على عمليات التبادل والتوزيع للسلع فقط ، ولا يؤدي إلى إقامة أنماط إنتاجية جديدة .

الهوامش والمراجع:

1-KABEYA TSHIKUKU “ intégration économique national, cahier économique et sociaux ” , presses universitaires du Zair – Kinchassa , septembre décembre 1981. P 197 .

2- عبد المطلب عبد المجيد، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص ص. 52- 54

3-بيلا بلاسا، " نظرية التكامل الاقتصادي " ترجمة راشد البراوي، ديسمبر 1964 ص 10.

4- ان هدف اختيار مدخل " التكامل الإنتاجي " هو تعديل وتطوير بنية الصناعات المغاربية الراهنة ونقلها إلى بني جديدة ، وتقليص الفجوات الاقتصادية (الصناعية ، المغاربية) بينها وبين اقتصادات المركز " الدول المتطورة " وهذا الهدف يعتمد اعتماد حاسما على استحداث قطاعات صناعية رائدة ، وما يرتبط بها من قدرات تكنولوجية في إطار عملية التغيير الهيكلي الذي يرافق التنمية الاقتصادية .
راجع : محمد زكي شافعية " الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في البلاد النامية " مجلة

الاقتصاد ، العدد 71 . 1970 ، ص 35 .

- 5-Djamel Eddine Guechi” l’union du maghreb Arabe : nateration et developpent économique “ Casbah Edition ,Alger ,2002,page 70.

- 6- كتاب " الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا " الأمم المتحدة ، نيويورك 2005. ص 62.
- 7- الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ، انظر النشرة الإحصائية .
- 8- عبد الهادي يموت ، نجيب عيسى، " مدخل الى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث " ،معهد الانماء العربي للدراسات الاقتصادية - 4 - ، 1978 ، ص 119.
- 9- صالح صالح " الاتحاد المغربي : الامكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة " مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية عمان، الأردن ، 20 - 22 سبتمبر 2004 ، ص 350.
- 10- عبد الهادي يموت ، نجيب عيسى، المرجع السابق ذكره ، ص 98.
- 11- محمد شريف منصور " التكامل الصناعي المغربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي " _ الملتقى الوطني الأول، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة 2002 ، ص 207.
- 12- عبد الوهاب حميد رشيد ، " التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة "، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط 1 ، 1982 ، ص 35.